

الملخص التنفيذي

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ٢,٥% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وهو يعتبر معدل نمو منخفض ولكن متوقفاً في ضوء التطورات السياسية والأمنية خلال هذه الفترة.

تم تحقيق معدل نمو منخفض كما كان متوقفاً خلال الربع الأول من العام المالي ١٣/١٤ ...

- فعلى جانب العرض، كانت القطاعات المحركة للنمو هي قطاعات الإنفاق على الخدمات العامة، والتي تشمل كل من التعليم والصحة والحكومة العامة، حيث سجلت معدل نمو قدره ٤,٩% (بنسبة مساهمة في الناتج نحو ٠,٨ نقطة مئوية) خلال الربع الأول من ٢٠١٣/٢٠١٤، وذلك مقارنة بمعدل نمو ٢,٩ بالمئة (٠,٥ نقطة مئوية من الناتج) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما استمرت قطاعات أخرى في النمو بشكل ثابت، مثل قطاع الزراعة، والذي ساهم بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية في الناتج خلال الربع الأول في كل من عامي ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٢٠١٢/٢٠١٣.

أما بالنسبة للقطاعات التي شهدت معدلات نمو منخفضة، فنتمثل في كل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع تجارة الجملة والتجزئة (بنسب مساهمة ٠,٢ و ٠,٣ نقطة مئوية في الناتج على التوالي)، وهي أقل مما تم تحقيقه خلال الربع الأول من ٢٠١٢/٢٠١٣ والتي سجلت نحو ٠,٤ نقطة مئوية لكلا القطاعين. وبالتزامن مع ذلك، فقد تدهور معدل مساهمة كل من قطاع السياحة والفنادق وقطاع استخراج الغاز الطبيعي، ليسجلا نسب مساهمة بلغت ٠,٩ - و ٠,٧ - نقطة مئوية على التوالي خلال فترة الدراسة.

- أما على جانب الطلب، فقد استمر كل من الاستهلاك الخاص والعام في دفع حركة النشاط الإقتصادي خلال فترة الدراسة، ليسجلا معدلات نمو قدرها ٤,٢% و ٥,٩% مقارنة بـ ٣,٨% و ٢,٧% على التوالي خلال الربع الأول من العام السابق (لترتفع بذلك نسبة مساهمة الإستهلاك الكلي لتصل الى ٤,٢ نقطة مئوية للناتج مقارنة بـ ٣,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام السابق). بينما استمرت معدلات الاستثمار في الإنخفاض بنحو ٧,٣% مقارنة بنفس الفترة في العام السابق، مسجلة معدل مساهمة بالسالب (٠,٨ نقطة مئوية للناتج)، إلا أنه من المنتظر أن تتعافى الاستثمارات بشكل كبير خاصة مع بدء تنفيذ حزمة التحفيز الاقتصادية، وإستكمال إستحقاقات خارطة الطريق مما سيساهم بدوره في تحقيق الإستقرار السياسي وتحسن الوضع الأمني في البلاد.

ومن الجدير بالذكر أن ثمة بعض المؤشرات الأولية التي تشير إلى بدء تعافي الاقتصاد ونهاية حالة التباطؤ الاقتصادي، من ضمنها:

بعض المؤشرات الايجابية لبدء تعافي الاقتصاد ...

- ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي للمرة الأولى منذ بداية العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، ليسجل ١٤٣,٤ في شهر نوفمبر ٢٠١٣، وهو ما يعادل زيادة شهرية بنحو ١٤%.

• ارتفاع مؤشر مديري المشتريات PMI^١ إلى مستوى أعلى من ٥٠ نقطة في شهرى نوفمبر وديسمبر لأول مرة منذ أبريل ٢٠١١، وهو ما يشير إلى بدء التوسع فى النشاط الإقتصادى.

• ارتفاع مؤشر EGX ٣٠ لأداء البورصة المصرية إلى مستويات قياسية وتحقيقه لنسب أرباح تبلغ ٤٢,٧% خلال النصف الأول من ٢٠١٣/٢٠١٤ وهى الأعلى منذ يناير ٢٠١١.

• رفع درجات التصنيف الائتمانى والنظرة المستقبلية لمصر من قبل مؤسسى ستاندرد أند بورز وفيتش على التوالى، وعودة صدور تقارير دولية إيجابية عن مستقبل الإقتصاد المصرى.

وفى إطار الخطة العاجلة لتنشيط الإقتصاد وتوفير فرص عمل، فقد تبنت الحكومة المصرية سياسات مالية ونقدية توسعية، مدعومة فى ذلك ببعض المساعدات الاستثنائية من بعض دول الخليج.

- **فعلى جانب السياسة المالية،** فقد قامت الحكومة باتخاذ عدد من الإجراءات من أهمها إطلاق حزمة تحفيزية تبلغ ٢٩,٧ مليار جنيه (نحو ٤,٣ مليار دولار) تركز على زيادة الاستثمارات الحكومية فى البنية الاساسية بما يسهم فى تحسين الخدمات العامة وتشجيع استثمارات القطاع الخاص. كما تقوم الحكومة حالياً بإعداد حزمة تحفيزية أخرى مماثلة لترحها قريباً، وبهذا سيصل حجم الأموال الإضافية التى سيتم ضخها فى الإقتصاد من الحزمتين ما يعادل ٣% من الناتج المحلى، وهى نسبة غير مسبوقة فى الإقتصاد المصرى.

- **وبالإضافة إلى ذلك** فقد قامت الحكومة أيضاً باعتماد برنامج لسداد متأخرات شركات البترول المتركمة منذ عدة سنوات، وذلك على مدى ٤ سنوات، حيث تم سداد مبلغ ١,٥ مليار دولار بالفعل فى شهر ديسمبر كمبادرة بمشاركة وزارةى المالية والبترول والبنك المركزى المصرى. ومن المتوقع أن يكون لذلك عدة آثار إيجابية منها ارتفاع معدلات النمو الإقتصادى والتى تأثرت بشكل مباشر بتراجع الناتج فى قطاع الاستخراجات، ومنها أيضاً زيادة الإنتاج المحلى من المنتجات البترولية مما سيساعد على خفض أعباء دعم الطاقة، وأثر إيجابى مستقبلى على سعر الصرف نتيجة إنعكاس ذلك على تقليل حجم الواردات من المنتجات البترولية.

- **وفى إطار هذه الحزمة** فقد تم اعتماد برنامج لسداد مستحقات المقاولين لدى الحكومة بنحو ٢,٢ مليار جنيه، بالإضافة إلى إعداد وتنفيذ برنامج لمساندة المصانع المتعثرة وصندوق إعادة الهيكلة بتكلفة نحو ٠,٨ مليار جنيه.

أما على جانب السياسة النقدية، فإنه بالتوازى مع السياسات المالية التوسعية، فقد قام البنك المركزى المصرى بخفض أسعار الفائدة تراكمياً بمقدار ١,٥ نقطة مئوية منذ يوليو الماضى، وذلك بهدف تشجيع الاقتراض وتنشيط الاستثمار المحلى.

^١ / طبقاً لبيان HSBC الصحفى - الخاص بمؤشر مديري المشتريات والمنشور فى ديسمبر ٢٠١٣. جدير بالذكر أن هذه المؤشر كان قد بدأ نشره لأول مرة فى أبريل ٢٠١١.

وسوف تستمر الحكومة المصرية خلال الفترة القادمة في العمل على سرعة تعافى الاقتصاد، حيث أنه من المنتظر- مع تطبيق السياسات التوسعية، وبالتزامن مع التقدم المحقق في خارطة الطريق السياسية - أن يعاود الإقتصاد المصرى تحقيق معدلات نمو متصاعدة خلال المرحلة القادمة لتصل إلى نحو ٣,٥-٣% مع نهاية العام المالى الجارى.

إنخفاض العجز الكلى  إنخفضت قيمة العجز الكلى وكنسبة إلى الناتج المحلى خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما يتضح من الشكل التالى:

انخفاض العجز الكلى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣/٢٠١٤



المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

على جانب الإيرادات، فقد ساهم إرتفاع الإيرادات غير الضريبية (خاصة المنح) في زيادة إجمالى الإيرادات، مما حد من أثر الإنخفاض المحقق في الإيرادات الضريبية والذي يرجع فى الأساس إلى إنخفاض المتحصلات من الجهات السيادية (البنك المركزى المصرى، هيئة قناة السويس، الهيئة العامة للبترول) والتي سيتم تحصيلها بالكامل خلال الفترة المتبقية من العام المالى الجارى.

إنخفاض الإيرادات الضريبية بسبب انخفاض الحصيلة من الجهات السيادية ...

أهم التطورات على جانب الإيرادات خلال النصف الأول من عام ١٣/١٤:

زيادة فى جملة الإيرادات بنحو ٢٢,٥ مليار جنيهه لتحقق ١٧٥,٤ مليار جنيهه (٨,٦% من الناتج المحلى) 

إنخفاض الإيرادات الضريبية بنحو ٧,٣ مليار جنيهه لتحقق ١٠٣,٨ مليار جنيهه (٥,١% من الناتج المحلى) 

إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٨,٩ مليار جنيهه لتحقق ٧١,٦ مليار جنيهه (٣,٥% من الناتج المحلى) 

تفاصيل الإيرادات الضريبية:



§ على جانب الإيرادات غير الضريبية:

يمكن تفسير الإرتفاع في الإيرادات غير الضريبية في ضوء ما يلي:

- إرتفاع المنح لتتحقق نحو ٣٦,٩ مليار جنيه (١,٨% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة وذلك نتيجة؛

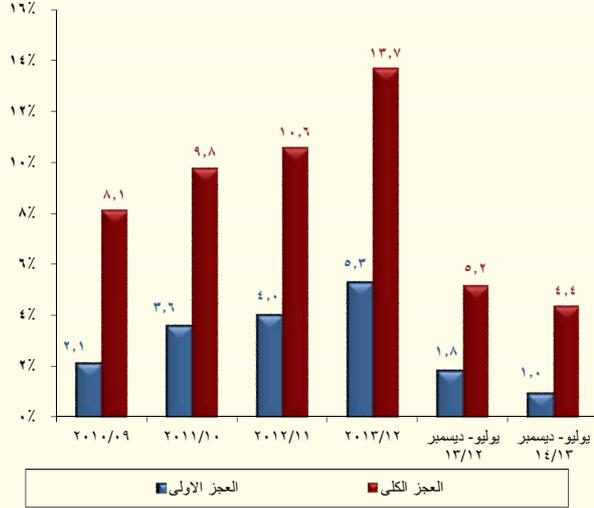
- زيادة المنح بمبلغ ٢٩,٧ مليار جنيه وهو ما يمثل إستخدام جزء من مبالغ المنح الخليجية المودعة لدى البنك المركزي وفقاً للقرار الجمهوري رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.
- ورود منح بمبلغ ٧ مليار جنيه المعادل لمبلغ ١ مليار دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة.

- إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات (٠,٥% من الناتج المحلي) بنسبة ٥٠% لتتحقق نحو ١١,١ مليار جنيه، ويرجع ذلك إلى زيادة الحصيلة من الموارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة^١

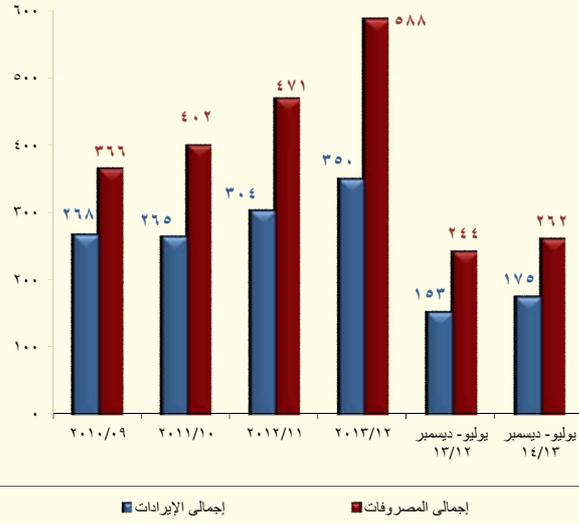
^١ ويأتى هذا الإرتفاع في ضوء صدور القانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣ والذي حدد بموجبه أن تقوم جهات الموازنة العامة بسداد نسبة ١٠% من إجمالي إيرادات صناديق الحسابات الخاصة الى وزارة المالية. وبالإضافة الى ذلك، فقد تم إضافة نسبة ٢٥% من أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة الى الخزنة العامة في ٢٠١٣/٦/٣٠.

بنسبة ٥٦,٥% (أى بنحو ٣,٤ مليار جنيهه) لتصل إلى ٩,٣ مليار جنيهه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٥,٩ مليار جنيهه خلال النصف الاول من العام السابق.

العجز الكلي والعجز الأولي نسبة إلى الناتج المحلي
٢٠١٤/٢٠١٣-٢٠١٠/٢٠٠٩



إجمالي الإيرادات والمصروفات بالمليار جنيه
٢٠١٤/٢٠١٣-٢٠١٠/٢٠٠٩



المصدر: وزارة المالية

أما على جانب المصروفات،

زيادة الإنفاق
على كل من
الأجور
والإستثمارات

فقد ارتفعت المصروفات خلال فترة الدراسة بنحو ٧,٦% محققة ٢٦٢,١ مليار جنيهه (١٢,٨% من الناتج المحلي) وذلك في ضوء:

- ارتفاع المنفق على الأجور وتعويضات العاملين بـ ١٧,٦% إلى نحو ٨٠ مليار جنيهه (٣,٩% من الناتج المحلي).

- زيادة المنفق على الفوائد بـ ١٧,٦% إلى ٦٩,٦ مليار جنيهه (٣,٤% من الناتج المحلي).

- ارتفاع المصروفات الأخرى بـ ١٥,١% إلى ١٧,٩ مليار جنيهه (٠,٩% من الناتج المحلي).

- زيادة المنفق على شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١٧,٦% إلى ١٤,٧ مليار جنيهه (٠,٧% من الناتج المحلي).

- ارتفاع الإنفاق على إدارة دولاب العمل الحكومي (شراء السلع والخدمات) بـ ١% إلى ٩,٧ مليار جنيهه (٠,٥% من الناتج المحلي).

بينما إنخفض باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بـ ١٠,٨% (٣,٤% من الناتج المحلي)، وذلك بسبب إنخفاض دعم المواد البترولية للهيئة العامة للبترول.

بعض الملاحظات الهامة على جانب المصروفات

ارتفاع مساهمات وزارة المالية في صناديق التأمينات والمعاشات بنحو ٩,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٤ (منها ٤,٩ مليار جنيه تم سداهه خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣ فقط) لتصل إلى ١٧ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالي الجاري بزيادة قدرها ١١٨% عن نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفع دعم السلع التموينية بنحو ٢,١ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى نحو ١١ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالي الجاري، مقارنة بـ ٨,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

هذا وقد بلغ الإنفاق على الإستثمارات العامة في أجهزة الموازنة نحو ١٤,٧ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالي الجاري بزيادة بنحو ١٧,٦% عن نفس الفترة من العام السابق، ومن المتوقع أن يرتفع حجم الإستثمارات المنفذة خلال النصف الثاني من العام المالي الجاري.

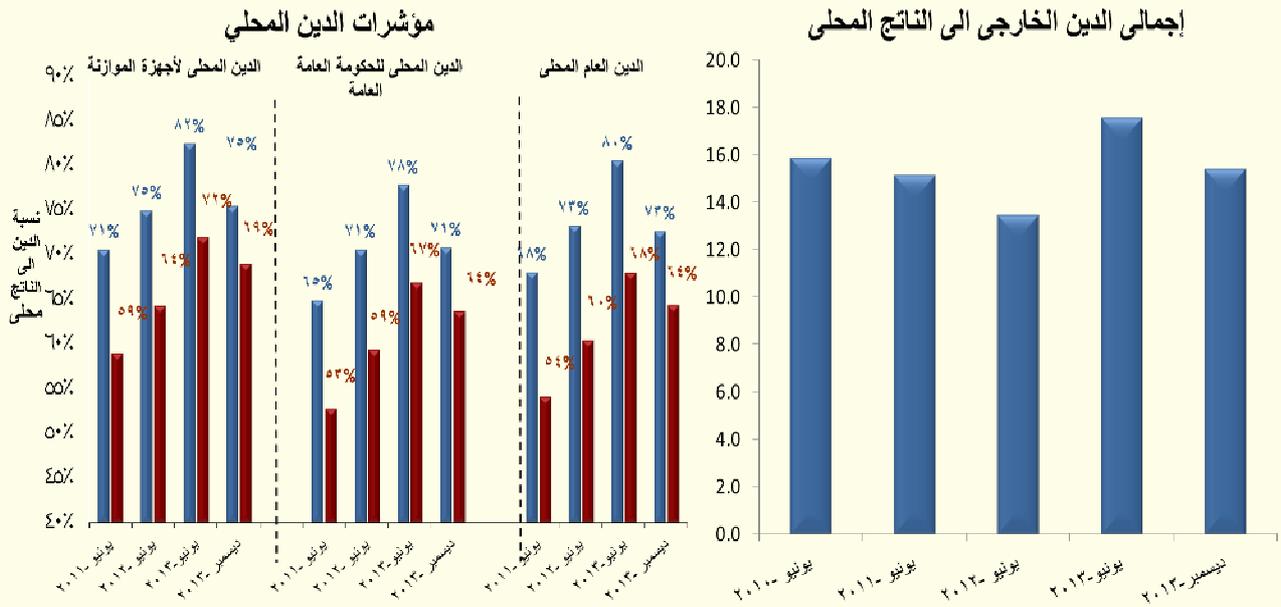
Ø بلغ إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٥٤٦ مليار جنيه (٧٥,٤% من الناتج

المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٣، مقابل ١٢٩٤ مليار جنيه (٧٣,٨% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٢، وترجع هذه الزيادة نتيجة لعدة أسباب منها:

- زيادة في صافي اصدارات الأذون من ٤٣٣ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٢ الى نحو ٥١٢,٥ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٣.
- زيادة في صافي اصدارات السندات من ٣١٢,٣ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٢ الى نحو ٣٤٠,٣ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٣.
- إصدار سند جديد لصندوق المعاشات بقيمة ١٤,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

و من الجدير بالذكر ان إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) قد بلغ ١٧٠٩ مليار جنيه في سبتمبر ٢٠١٣ (نحو ٨٣% من الناتج المحلي الإجمالي) ، مقارنة بـ ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (ممثلا نحو ٩٤% من الناتج المحلي الإجمالي).

ارتفاع إجمالي
الدين المحلي...



المصدر: وزارة المالية

بينما سجل إجمالي رصيد الدين الخارجي^١ (حكومي و غير حكومي) حوالي ٤٥,٨ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣، مقارنة بـ ٣٨,٨ مليار دولار في شهر ديسمبر ٢٠١٢ (و أغلب الزيادة في صورة مساعدات دول الخليج بشروط ميسرة وتفضيلية). وقد بلغ رصيد الدين الخارجي لدى مصر نحو ١٥,٤% كنسبة من الناتج المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠١٣، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبيا على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط و شمال افريقيا والتي يبلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٥,٥% كنسبة من الناتج المحلي خلال عام ٢٠١٣. ومن أهم المؤشرات الخاصة برصيد الدين الخارجي :

- استقرار نسبة خدمة الدين الخارجي الى اجمالي الصادرات والخدمات عند ٦,٤% منذ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١٣، مما يدل على استقرار مستوى سداد الدين وخدماته.
- بينما إنخفضت نسبة الدين الخارجي قصير المدى الى اجمالي الدين الخارجي، لتسجل ٦,١% في ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٧,١% في ديسمبر ٢٠١٢.

بلغ معدل النمو السنوي (الإسمي) للسيولة المحلية نحو ١٧,٨% في نهاية أكتوبر ٢٠١٣ (معدل نمو حقيقي قدره ٧,٤%) مقارنة بمعدل نمو قدره ١١% في نهاية أكتوبر ٢٠١٢ - وقد بدأ هذا الاتجاه التصاعدي في الظهور منذ منتصف عام ٢٠١٢ مدفوعاً بالزيادة في صافي الأصول المحلية خاصة في صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية- إلا أن معدل النمو السنوي للسيولة المحلية قد إنخفض إذا ما قورن بمعدل نمو قدره ١٨,٧% خلال الشهر السابق.

إنخفض معدل السيولة المحلية بشكل طفيف في أكتوبر على أساس شهري

...

^١ ترجع الزيادة الملحوظة في معدلات الدين الخارجي الغير الحكومي في الربع الاول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ في الأساس الى ارتفاع الدين الخارجي للسلطات النقدية بنحو ٣ مليار دولار مقارنة بنهاية العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ وذلك في ضوء ورود ودائع من دول الخليج بقيمة ٦ مليار دولار تم تسجيلها لدى البنك المركزي كالتالي: ٢ مليار دولار من دولة الإمارات و ٢ مليار دولار من المملكة العربية السعودية و ٢ مليار دولار من دولة الكويت؛ في حين تم إلغاء وديعة (وردت سابقاً) لدولة قطر بـ ٢ مليار دولار. كما تجدر الإشارة الى انه قد تم تحويل وديعة قطرية بحوالي ١ مليار دولار لسندات خزانة خلال فترة الدراسة.

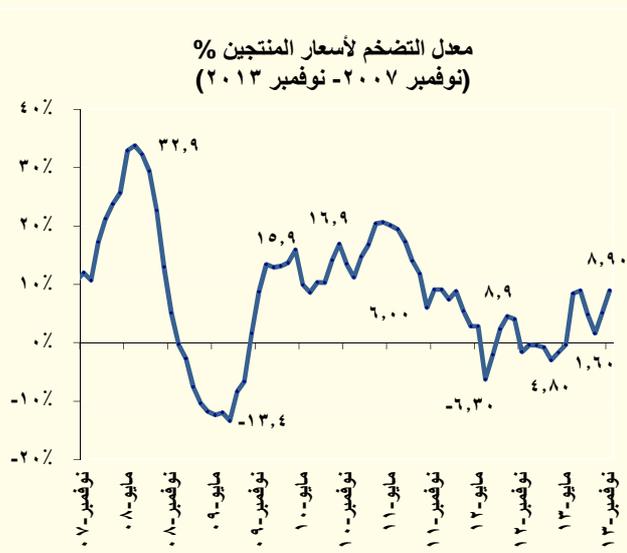
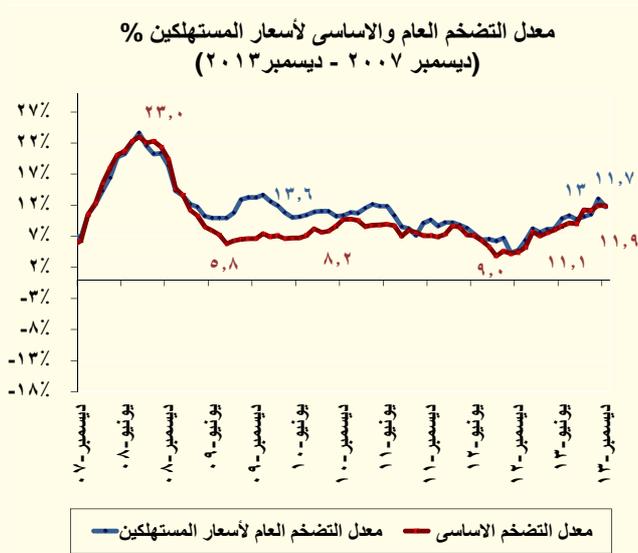
بلغ رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية ١٧ مليار دولار

⊗ على نحو اخر، فقد شهد رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية ارتفاعاً سنوياً قدره ١٣,٥ % في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣ على الرغم من الانخفاض الشهري؛ حيث انخفض رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري بـ ٠,٨ مليار دولار فقط خلال شهر الدراسة ليصل إلى ١٧ مليار دولار مقارنة برصيد قدره ١٧,٨ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد قامت بسداد وديعة قطرية أخرى بمبلغ ٠,٥ مليار دولار، بالإضافة إلى سداد ١,٥ مليار دولار من المتأخرات المستحقة لشركات البترول العالمية التي تعمل في مصر.

⊗ أما بالنسبة للتغير في المستوى العام للأسعار المحلية، فعلى الرغم من ارتفاع متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٣ ليسجل نحو ١٠,٩ %، مقارنة بـ ٥,٨ % خلال نفس الفترة من العام السابق. وذلك على خلفية ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية وعدد من السلع غير الغذائية وبعض الأسباب الموسمية الأخرى، الى جانب الأثر غير المواتي لفترة الأساس من العام الماضي.

استمرار الضغوط التضخمية بينما إنخفض معدل التضخم السنوي خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣

إلا أنه تجدر الإشارة الى أن معدل النمو السنوي للتضخم المحلي قد بدأ في التراجع بدءاً من شهر ديسمبر ٢٠١٣ ليسجل نحو ١١,٧ %، مقارنة بـ ١٣ % خلال شهر نوفمبر ٢٠١٣ وذلك في ضوء انخفاض معدل التضخم لإجمالي الجمهورية لمجموعة "الطعام والشراب" بسبب انخفاض أسعار بعض الخضروات والفاكهة (بالأخص كل من؛ الطماطم، الجزر، البطاطس، البسلة، الفلقاس، البرتقال، الموز) خلال شهر الدراسة وانخفاض أسعار إسطوانات البوتاجاز، خاصاً مع تراجع حدة إختناقات التوزيع.



- بينما استقر معدل التضخم الاساسي عند ١١,٩١ % خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ١١,٩٥ % خلال الشهر السابق. أما بالنسبة لمعدل التضخم الشهري فقد إنخفض بشكل طفيف ليسجل ٠,٤ %

مقارنة بـ ٠,٥% خلال الشهر السابق. حيث ساهم الارتفاع المتباطئ لكل من أسعار السلع الغذائية (بنسبة ٠,٣٨ نقطة مئوية)، وأسعار السلع الاستهلاكية (بنسبة ٠,٠٣ نقطة مئوية) في معدل التضخم الأساسي الشهري.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٣ بالإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة دون تغير عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٢٥% على التوالي، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية دون تغير عند مستوى ٨,٧٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء في ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم والمخاطر المتعلقة بالنمو المتباطئ للنواتج المحلى الإجمالى.

إتباع البنك
المركزي
سياسات نقدية
توسعية خلال
النصف الاول
من العام المالي
١٣/١٤ ...

Ø ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قد قبل في ٢٨ يناير ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة ٥٥ مليار جنيهه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت ٨,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي.

Ø كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي المصري كان قد قام ب طرح عطاء غير دورى (Exceptional Foreign Exchange Auction) في ٢٧ يناير ٢٠١٤ وذلك بقيمة ١,٥ مليار دولار لتسديد احتياجات البنوك من النقد الأجنبي لتمويل الإستيراد.

Ø شهد ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، محققاً فائضاً بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار – الأعلى منذ الفترة يوليو- سبتمبر من عام ١٩٩٧/١٩٩٨ – مقابل عجز قدره ٠,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويمكن تفسير هذا التحسن في ضوء تحقيق الميزان الجارى فائض بلغ ٠,٨ مليار دولار – لأول مرة منذ العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – مقابل عجز قدره ١,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما شهد صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل زيادة ملحوظة ليسجل ٤ مليار دولار مقابل ١,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

تعد المنح
والهبات
النقدية من
أهم العوامل
التي ساهمت
في تحقيق
فائض في
ميزان
المدفوعات ...

§ وبالرجوع الى البيانات التفصيلية، فيمكن تفسير الفائض المحقق فى ميزان المعاملات الجارية فى ضوء: ارتفاع التحويلات الرسمية بشكل ملحوظ لتصل إلى نحو ٤,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة فى ضوء ورود منح من الدول العربية (١ مليار دولار من الإمارات، ٢ مليار دولار منح عينية فى صورة شحنات بترولية، ١,٣ مليار دولار تمويل دولى من جهات مختلفة)، مقارنة بـ ٤

مليون دولار فقط خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وعلى نحو آخر، فإن انخفاض المتحصلات الخدمية لتسجل حوالي ٤ مليار دولار (مصحوباً بانخفاض الإيرادات السياحية بـ ٦٤,٧% لتحقق ٠,٩ مليار دولار فقط، بانخفاض قدره ٢ مليار دولار عن نفس الفترة من العام المالي السابق) قد حال دون تحقيق الميزان الجارى فائض أكبر خلال فترة الدراسة.

§ وتجدر الإشارة إلى أن معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٤ قد ارتفعت بشكل طفيف لتصل إلى ٤٣,٦% مقابل ٤٣,٥% خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. كما ارتفعت نسبة تغطية الإحتياطي من العملات الأجنبية للواردات خلال النصف الأول من العام المالي ١٤/١٣ لتصل إلى ٤,١ شهراً مقارنة بـ ٣,٣ شهراً خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

§ أما عن فائض الحساب الرأسمالي والمالي، فقد جاء مدفوعاً بالتحول في صافي تدفقات الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر لتسجل صافي تدفق للداخل بنحو ١,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل صافي تدفق للخارج بقيمة ٠,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، بالإضافة إلى ارتفاع صافي التدفق للداخل في بند الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بـ ٧% خلال فترة الدراسة ليسجل ١,٢ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للداخل بلغ نحو ١,١٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣.

Ø ارتفع اجمالي عدد السياح الوافدين خلال شهر اكتوبر ٢٠١٣ بنسبة ٨٦% إلى ٠,٥ مليون سائح، مقابل ٠,٣ مليون سائح خلال سبتمبر ٢٠١٣، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ٢٥ دولة قد قامت برفع حظر السفر إلى المناطق السياحية في مصر في فترة لاحقة، وهو ما يسهم في ارتفاع أعداد الزائرين والسياح خلال الفترة القادمة.

من المتوقع
تحسن مؤشرات
قطاع السياحة
خلال الفترة
القادمة...

Ø أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣ بـ ٥٩٩ نقطة ليصل إلى ٦٧٨٣ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في نوفمبر ٢٠١٣ والذي بلغ ٦١٨٤ نقطة. وفي نفس الوقت، فقد ارتفع أيضاً رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة بـ ٦% ليسجل ٤٢٧ مليار جنيه (٢٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة برصيد قدره ٤٠٣ مليار دولار خلال الشهر السابق.

تفاؤل ملموس في
سوق المال بشأن
الاداء المستقبلي
للاقتصاد...